



كلية المأمون الجامعة
قسم – إدارة الأعمال
قسم- المالية والمصرفية

مبادئ الاقتصاد

المرحلة الاولى – الكورس الاول

اعداد

وائل خضير عباس

الفصل الاول

الاقتصاد الجزئي : مفاهيم اساسية

مقدمة :-

يعتبر علم الاقتصاد أحد العلوم التي تهتم بدراسة السلوك الانساني ، وتعددت تعريفاته ، وقد ظهر أول تعريف لعلم الاقتصاد عندما نشر العالم البريطاني آدم سميث (Adam Smith) كتابه ثروة الأمم عام (1977) ، حيث عرف علم الاقتصاد بأنه (العلم الذي يهتم بدراسة ثروة الأمم وأسبابها) ، ومنذ ذلك الوقت توالى التعاريف المختلفة لهذا العلم ، فعلى سبيل المثال يرى البعض أن علم الاقتصاد هو العلم الذي يهتم بدراسة دخل الفرد وكيفية توزيعه ، ومنهم من يرى بأن هذا العلم يهتم بدراسة الحاجات البشرية المتعددة وكيفية أشباعها باستخدام الموارد التي تتسم بالندرة النسبية لتحقيق أقصى منفعة أو عائد ممكن . وآخرون يرون في هذا العلم بأنه يهتم بدراسة الرفاهية الاقتصادية وسبل تحقيقها للفرد وبالتالي المجتمع .

- لماذا ندرس الاقتصاد الجزئي ؟

كل مجتمع مهما كان صغيراً أو كبيراً وبغض النظر عن بساطته أو تعقيده ، لديه نظام أو عملية تعمل على تحويل الموارد التي توفرها الطبيعة والأجيال السابقة الى شكل مفيد . الاقتصاد هو دراسة تلك العملية ونتائجها .

أولاً: تعريف علم الاقتصاد: هناك تعاريف عدة لعلم الاقتصاد:

- هو العلم الذي يبحث في كيفية ثراء الأمة ونمو ثروتها.
- هو العلم الذي يهتم بكيفية تحسين الحياة المادية للإنسان والمجتمع.

➤ هو العلم الذي يهتم بكيفية إشباع الرغبات المادية المتعددة للإنسان في ظل موارده المحدودة.

ونستخلص من ذلك أن: علم الاقتصاد هو دراسة كيف يمكن للمجتمعات أن تستخدم مواردها النادرة لإنتاج سلع قيمة وتوزيعها بين مختلف الأفراد.

ثانياً : مفهوم الاقتصاد الجزئي

الاقتصاد الجزئي Micro – economics : هو فرع من فروع علم الاقتصاد ، ويشير هذا المفهوم إلى : العلم الذي يهدف إلى دراسة علم الاقتصاد على مستوى الأفراد أو المجموعات الاستهلاكية أو المشاريع . ومن أهم ما يميز الاقتصاد الجزئي أنه يصب اهتمامه بشكل كبير على ما يمكن للفرد أن يستخدمه من السلع البديلة في ظل محدودية الدخل ، وندرة الموارد وكثرة الاحتياجات الاقتصادية اليومية وتنوعها ، كما يدرس هذا العلم القرارات الاقتصادية التي يتخذها الأفراد بناءً على مستوى الأسعار في الأسواق .

ثالثاً: أهمية الاقتصاد الجزئي

يتميز الاقتصاد الجزئي بأهمية كبيرة في بيئة العمل ، وتلخص هذه الأهمية

في أن الاقتصاد الجزئي :

- يشارك بإعداد السياسات الاقتصادية ، مما يساهم بتعزيز كفاءة الإنتاج ، وزيادة الرفاهية في المجتمع
- يساهم بتفسير طبيعة الاقتصاد الرأسمالي ، إذ تتخذ فيه الوحدات الفردية القرارات الاقتصادية بشكل فردي .
- يساعد في وصف طبيعة الاقتصاد في المؤسسات ، ودور الوحدات الاقتصادية الفردية بتحقيق التوازن

- يحرص على توظيف أفضل الموارد ، من خلال الاعتماد على رجال الأعمال .
- يقدم المساعدة للاقتصاديين في قطاع الأعمال ، وتحديداً في مجال التنبؤات التجارية .
- يستخدم في شرح المكاسب التجارية ، وحالة عدم التوازن الظاهرة في ميزان المدفوعات .

رابعاً : تاريخ الاقتصاد الجزئي :

نشأ المجال الحديث للاقتصاد الجزئي كجهد من مدرسة الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الجديد لوضع الافكار الاقتصادية في الوضع الرياضي، اذ جرت دراسة الاقتصاد الجزئي تاريخياً وفقاً لنظرية التوازن العام، التي طورها الاقتصادي " ليون والرالس " (leon walaras) ونظرية التوازن الجزئي التي قدمها " ألفريد مارشال " (Alfred Marshall) ١٨٩٠

خامساً : عناصر الاقتصاد الجزئي :

تتلخص عناصر الاقتصاد الج.ظى فيمايلي:

- **العرض:** كميته البضائع أو الخدمات التي يتفق مع التاجر على بيعها بأسعار معينة لفترة زمنية محدودة.
- **الطلب:** مقدار رغبة وقدرة العملاء على شراء السلع والخدمات المختلفة خلال فترة محددة.
- **مرونة الطلب:** طريقة تساعد في تحديد التغيرات التي تطرأ على طلب الخدمات والسلع نتيجة تغير اسعارها ضمن السوق. إذ تعد السلعة مرنة في حال تغير الطلب عليها بتغير سعرها، أما إن كانت غير مرنة فلا يتأثر الطلب عليها بتغير الأسعار.
- **تكلفة الفرصة البديلة:** التكلفة المادية لأفضل بديل للسلعة أو الخدمة المطروحة في السوق أمام العملاء والشركات.

سادساً: مبادئ الاقتصاد الجزئي:

يقوم الاقتصاد الجزئي على مجموعة من المبادئ الأساسية أهمها:

➤ **الحوافز والسلوكيات:** كيفية تفاعل الافراد مع مختلف المواقف

التي يواجهونها ، سواء داخل الشركة أو خارجها.

➤ **نظرية المنفعة:** يختار الافراد دائماً السلع أو الخدمات التي

تعظم منفعتهم لقاء سعر معين.

➤ **نظرية الإنتاج:** دراسة طيفية تحويل المدخلات من مواد خام

وغيرها الى منتجات تامة الصنع، إذ يسعى المصنعون إلى تعظيم الأرباح والسيطرة على التكاليف.

➤ **نظرية السعر:** النظرية المبلورة من تفاعل نظرية المنفعة ونظرية

الإنتاج، وتسمى أيضاً " نظرية العرض والطلب "، وتتحدد وفقها الأسعار في الأسواق التي يحكمها العرض والطلب ، ويتحقق أثر ذلك التوازن الاقتصادي.

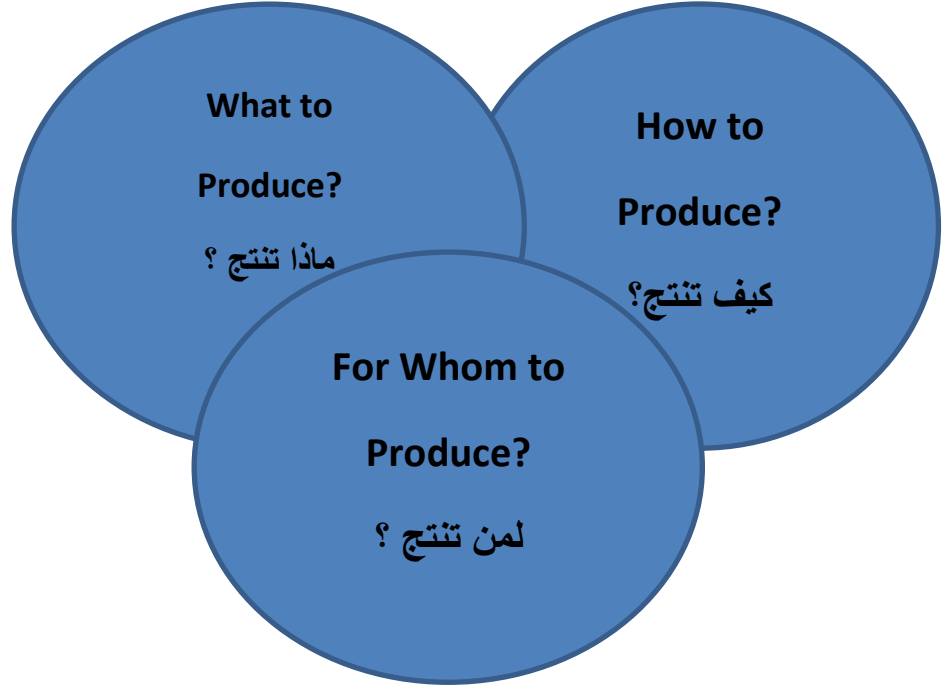
سابعاً: الاقتصاد الجزئي والأسئلة الاقتصادية

الثلاثة

إن النظام الاقتصادي عندما يقوم بعملية تخصيص الموارد النادرة بين

الاستعمالات البديلة ، لابد له أن يجيب عن الأسئلة الثلاثة الأساسية الآتية :

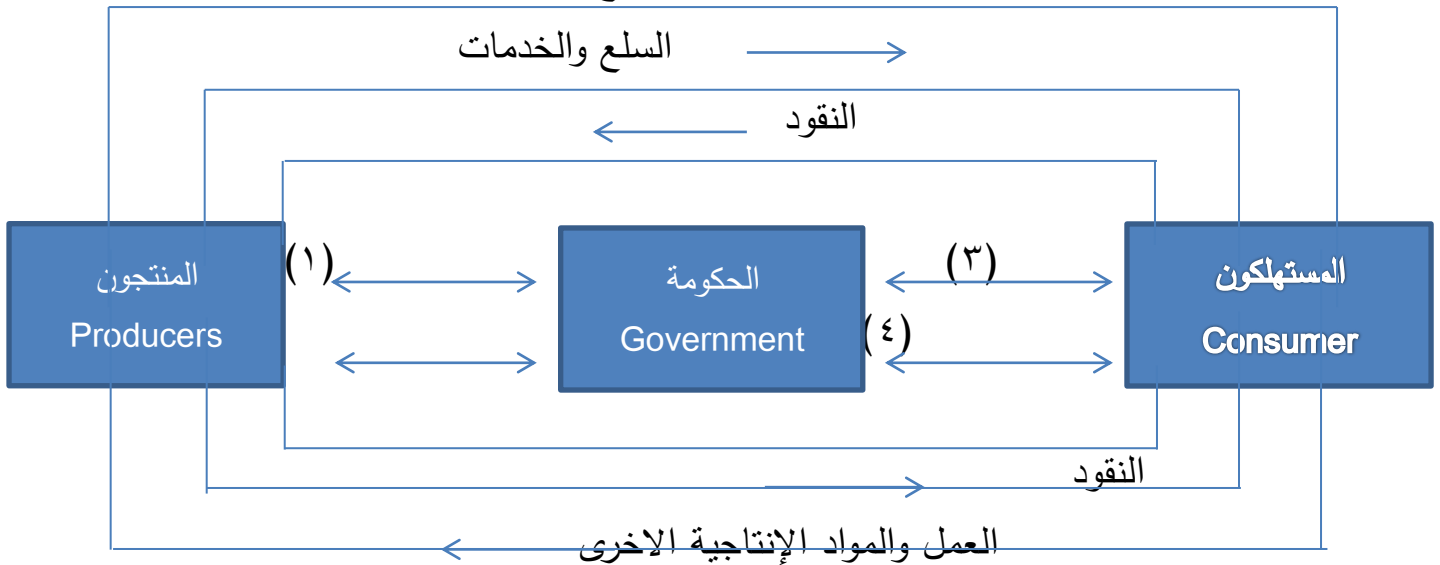
١. ما السلع والخدمات التي ستنتج ؟
٢. كيف سيتم انتاج هذه السلع والخدمات ؟
٣. لمن تُنتج هذه السلع والخدمات ؟ أو على من يتم توزيع هذه السلع والخدمات ؟



إن الإجابة على هذه الأسئلة يمكن استنباطها من مبادئ الاقتصاد الجزئي على النحو الآتي :

١. السلع والخدمات التي ستنتج هي تلك التي يكون المستهلكون راغبين وقادرين على شرائها .
٢. تنتج هذه السلع والخدمات باستخدام أساليب الإنتاج ، التي تمكن المنتجين من القيام بعملية الإنتاج بأعلى مستوى ممكن من الكفاءة ليحققوا هدفهم من هذه العملية .
٣. الأشخاص الذين يحصلون على السلع والخدمات ، هم غالباً أولئك الناس القادرين على المساهمة بصورة فعلية في عملية الإنتاج .

تدفقات الناتج



نموذج تخطيطي للاقتصاد

يمثل الشكل (١) اقتصاد سوق يمتلك فيه القطاع الخاص جميع الموارد أو عناصر الإنتاج ، ويلاحظ منه ، أن المستهلكين يقدمون العمل والموارد الأخرى الضرورية للإنتاج ، وتحدد الطريقة التي يستخدمها المستهلكون في توزيع نفودهم بين مختلف المنتجين مكونات الجزء العلوي من الرسم التخطيطي الذي يمثل تدفق السلع والخدمات ، وهذا ما يجيب على السؤال الأول : (ماذا يُنتج ؟)

ونلاحظ أن المستهلكين يحصلون على نفود (دخل) مقابل ما يقدمونه من موارد أو عوامل إنتاج ، وهكذا فإن الدخل يتحدد بقيمة عناصر الإنتاج التي يملكها الأفراد ، ومقدار دخل الأفراد يحدد بدوره من الذي يتمكن من شراء السلع والخدمات التي يوفرها المنتجون ، وهذا ما يجيب على السؤال (لمن تُنتج هذه السلع والخدمات ؟)

أما عن دور الحكومات في الاقتصاد الرأسمالي ، فنلاحظ أربعة تدفقات أو تيارات بين الحكومة والمنتجين أو المستهلكين يكشف عنها هذا الشكل ، وكل منها له بعدان وعلى النحو الآتي :

١. التيار الأول : يمثل تدفق السلع والخدمات من المنتجين الى الحكومة ، أما الاتجاه الآخر لهذا التدفق فإنه يمثل النفود التي تدفعها الحكومة الى المنتجين ، فعلى سبيل المثال تقوم الحكومة بشراء الحبوب الغذائية من المنتجين ومقابل ذلك تدفع لهم النفود .

٢. التيار الثاني : يمثل الخدمات التي توفرها الدولة للمنشآت الإنتاجية من خلال المؤسسات الحكومية المختلفة ، ويشمل ذلك سن وتنفيذ القوانين ، وإنشاء الطرق ، وتقديم سلع وخدمات أخرى تيسر ممارسة القطاع الخاص لنشاطه ، أما الاتجاه العكسي لهذا التدفق فهو ما يدفعه المنتجون للحكومة الضرائب والرسوم .

٣. التيار الثالث : يمثل العمل والموارد الأخرى التي يوفرها القطاع الخاص لإنتاج السلع والخدمات في القطاع العام أو الحكومي ، فالحكومة تستخدم عدداً كبيراً من الأيدي العاملة في مختلف المجالات الإدارية والصحية والثقافية والشرطة والقوات المسلحة والطرق العامة والموارد الطبيعية وغيرها من المجالات ، أما الاتجاه العكسي لهذا التدفق فهو الأجور والرواتب التي تدفعها الدولة للقطاع الخاص مقابل استعمالها لما لديه من موارد وأيدي عاملة .

٤. التيار الرابع : فيمثل السلع والخدمات التي ينتجها القطاع العام ويستخدمها المستهلكون مثل التعليم والرعاية الصحية والمكتبات والحدائق العامة وما شابه ذلك ، أما الاتجاه العكسي لهذا التيار فهو على شكل ضرائب ورسوم وغيرها تدفع للدولة .

الفصل الثاني

Demand الطلب

❖ مفهوم الطلب

ينصرف المقصود بطلب المستهلك على سلعة ما إلى عدد الوحدات التي يرغب الفرد في الحصول عليها ولديه القدرة على شرائها في زمن معين وبأسعار مختلفة.

حيث ان الرغبة بالشراء لا تكفي لوحدها لتكوين الطلب، وإنما ينبغي أن تكون لدى الفرد الرغبة المعززة بالقدرة الشرائية حتى يكون الطلب فعالاً.

اي يكون الفرد قادرا على دفع ثمن السلعة أو الخدمة التي يرغب الحصول عليها.

❖ قانون الطلب : Demand Law

أن الطلب يعبر عن تلك الكمية من السلع أو الخدمة التي يرغب المستهلك الحصول عليها بسعر معين شريطة القدرة على دفع ثمنها ، حيث كلما انخفض السعر زادت الكمية المطلوبة، بمعنى أن هناك علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة أو الخدمة و ثمنها ، وهذا ما يعرف بقانون الطلب.

❖ دالة طلب المستهلك :

أن الطلب على سلعة معينة لا يتأثر فقط بالسعر ، وانما هناك عوامل أخرى تؤثر فيه(يطلق عليها بدالة طلب المستهلك) مثل :

- الدخل النقدي
- اذواق وتفضيلات المستهلك
- اسعار السلع البديلة والمكملة
- توقعات المستهلك ازاء الاسعار مستقبلا
- الاعلان
- وغيرها...

ويمكن التعبير عن العلاقة الدالية بالصيغة التالية :

$$D_x = f (P_x, P_s, Y, T, E)$$

حيث ان :

D_x : الطلب على سلعة X

F : رمز الدالة بمعنى يعتمد على :

P_x : سعر سلعة x

P_s : سعر السلعة البديلة

Y : الدخل النقدي للمستهلك

T : ذوق المستهلك

E : توقعات المستهلك ازاء سعر السلعة أو الخدمة في المستقبل

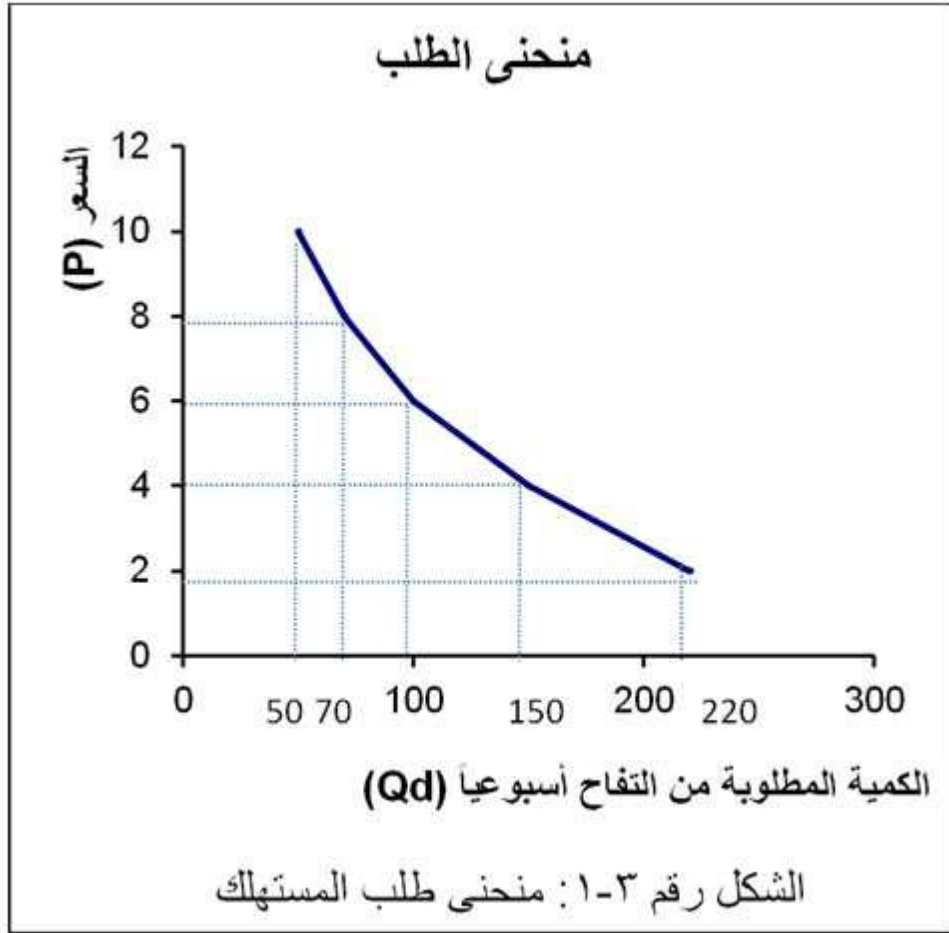
❖ جدول الطلب :

يمثل الصورة الرقمية للعلاقة بين الكمية المطلوبة والسعر في وقت ومكان معين.

Price of x	Quantity of Demand
5	2000
4	2500
3	3000
2	3300
1	3500

يلاحظ من الجدول اعلاه العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة ، حيث كلما انخفض سعر السلعة زادت الكمية المطلوبة على افتراض بقاء العوامل الاخرى المؤثرة في الطلب ثابتة.

منحنى الطلب: رسم بياني يوضح العلاقة العكسية بين سعر السلعة الأصلية وبين الكمية المطلوبة منها، مع افتراض بقاء العوامل الأخرى المؤثرة على الطلب ثابتة.



❖ العوامل المؤثرة في الطلب :

هناك عوامل أخرى – غير السعر تؤثر على ما يستهلك من السلعة مثل :

١. **مستوى دخل المستهلك** : حيث كلما زاد مستوى الدخل النقدي زادت قدرة الفرد على الشراء ، بمعنى ان العلاقة طردية .

هناك نوعين من السلع :

السلع الاعتيادية : هي السلع التي يميل المستهلك زيادة الطلب عليها كلما زاد دخله .

السلع الرديئة : وهي السلع التي يميل المستهلك إلى تقليل الكمية المشتراة منها كلما زاد دخله وعلاقتها مع الدخل تكون عكسية .

٢. أسعار السلع البديلة :اي ان المستهلك سوف يتجه إلى أحلال السلع المنخفضة الثمن (البديلة).

٣. أذواق المستهلكين :

تؤثر الاذواق تأثير بالغ الاهمية على الطلب فتغير ذوق المستهلك لصالح سلعة ما يؤدي الى زيادة الطلب على السلعة وبالعكس.

٤. التوقعات :

إذا توقع المستهلك ان السوق المحلية ستعاني من شحة في بعض السلع ومن المتوقع ارتفاع اسعارها بالوقت القريب ، فهذه المخاوف تدفع الفرد الى زيادة الطلب عليها وبالعكس.

- مرونة الطلب

• المرونة السعرية :مدى تأثر الكمية المطلوبة للتغير في السعر.

• المرونة الدخلية : مدى تأثر الكمية المطلوبة للتغير في الدخل.

• المرونة المتقاطعة : تقيس مرونة الطلب التقاطعية مدى

استجابة الكمية المطلوبة من السلعة (أ) للتغير في ثمن السلع (ب)

قياس المرونة

• تقاس المرونة بقسمة التغير النسبي في الكمية المطلوبة على

التغير في الثمن.

$$\text{المرونة} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي الثمن}}$$

- أنواع المرونة

• أولاً :طلب عديم المرونة.

لا تتغير الكمية المطلوبة مهما تغير السعر المرونة = صفر
مثل السلع الضرورية جداً كالأدوية والملح...

• ثانياً :طلب لا نهائي المرونة.

مهما تغيرت الكمية المطلوبة فلا يتغير السعر المرونة = ∞
هذا يحصل عند تدخل الدولة في تحديد الاسعار أو ان السوق
هو سوق المنافسة التامة.

• ثالثاً : طلب مرن.

التغير النسبي في الكمية المطلوبة أكبر من التغير النسبي في
الثمن، معامل المرونة < 1

• رابعاً : طلب غير مرن.

التغير في الكمية المطلوبة أقل من التغير في الثمن، معامل
المرونة > 1

• خامساً :طلب أحادي أو متكافئ المرونة.

التغير في الكمية المطلوبة يساوي التغير في الثمن المرونة

$$1 =$$

والجدول التالي يلخص حالات مرونة الطلب السعرية المختلفة وكما يلي :

نوع الطلب	معامل المرونة	نوع السلعة
مرن	$\Delta Qd / Qd > \Delta P / P$ $E_p > 1$	كمالية
غير مرن	$\Delta Qd / Qd < \Delta P / P$ $E_p < 1$	ضرورية
أحادي المرونة	$\Delta Qd / Qd = \Delta P / P$ $E_p = 1$	اعتيادية
عديم المرونة	Quantity is Constant $E_p = 0$	ضرورية جداً
لا نهائي المرونة	Price is Constant $E_p = \infty$	عند تدخل الدولة في تحديد المنعر أو سيادة سوق المنافسة التامة

❖ محددات مرونة الطلب

- أولاً : مدى وجود بديل للسلعة ودرجة الاحلال
- ثانياً : مدى ضرورة السلعة للمستهلك (اهمية السلعة)
- ثالثاً : حجم نصيب السلعة في الدخل الكلي (نسبة الانفاق على السلعة)

❖ مدخل نظرية المنفعة الحدية

تركز هذه النظرية على المفهوم الكمي للمنفعة ، حيث تؤكد على أن المنفعة ظاهرة كمية يمكن قياسها تماماً كما تقاس الأسعار والكميات والأوزان والأطوال وغيرها وعلى الرغم من رغبتنا الاستهلاكية قد تكون غير محدودة بالنسبة الى مجموع السلع والخدمات المتوفرة في العالم ، إلا أن الكمية التي يرغب المستهلك طوعاً استهلاكها من سلعة معينة في زمن معين تكون محدودة على الأغلب ، وسبب ذلك يرجع الى مبدأ المنفعة الحدية المتناقصة .

لقد عرفنا المنفعة بأنها : القدرة على اشباع حاجة ، أما كلمة حدي ، فقد استعملت في الاقتصاد للدلالة على التغير القليل في متغير واحد مقارنة مع بعض المتغيرات الأخرى ، لذا فإن مبدأ المنفعة الحدية المتناقصة يعني بأنه : عند استهلاك وحدات إضافية من سلعة ما في زمن معين ، فإن المنفعة التي نحصل من هذه الوحدات ستتناقص باستمرار مع بقاء الاستهلاك من السلع الأخرى على حاله .

بمعنى أن المنفعة الحدية هنا تشير الى المنفعة المضافة التي يحصل عليها المستهلك من وحدة إضافية ، أما مجموع المنافع التي يحصل المستهلك من استهلاكه لوحدات من سلعة خلال مدة زمنية معينة فتُعرف بالمنفعة الكلية .

ويرمز الى المنفعة الحدية ب (MU) وهي اختصار ل (Marginal Utility) ، والمنفعة الكلية (TU) اختصاراً ل (Total Utility) ، وعلى ذلك فإن المنفعة الحدية تكون :

التغير في المنفعة الكلية

$$\frac{\text{التغير في المنفعة الكلية}}{\text{التغير في الوحدات المستهلكة من السلعة}} = \text{المنفعة الحدية}$$

أي ان :

$$MU = \frac{\Delta TU}{\Delta Q} = \frac{TU_2 - TU_1}{Q_2 - Q_1}$$

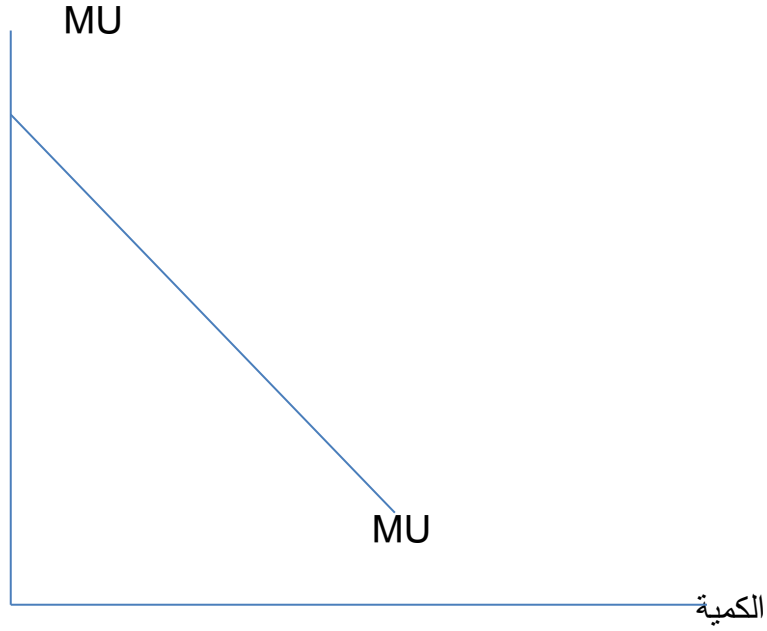
حيث أن :

ΔTU التغير في المنفعة الكلية

Q Δ التغيير في الوحدات المستهلكة من السلعة

إن السمة الرئيسية للمنفعة الحدية هي خضوعها لقانون تناقص المنفعة ، وهذا يعني أن المنفعة الحدية التي تضيفها الوحدات المضافة من السلعة سوف تأخذ بالتناقص التدريجي حتى تصبح المنفعة صفراً ، والسبب في ذلك أن المستهلك قد وصل الى أقصى اشباع ممكن من وحدات السلعة هذه في فترة زمنية معينة .

منحنى المنفعة الحدية



ومن الشكل البياني أعلاه يمكننا الاستدلال بأن الاشباع الذي نحصل عليه من الوحدة المستهلكة الثانية يكون أقل من تلك التي نحصل عليها من استهلاك الوحدة الأولى ، وهكذا ، وهذا يعني بأن العلاقة البيانية أو الرسم البياني لدالة المنفعة الحدية يكون ذا انحدار سالب ، ومثل هذا النموذج الهندسي لمبدأ تناقص المنفعة الحدية.

مثل الحلوى والمرطبات كالبيبيسي ، أو حتى الفاكهة وغيرها ، وهذا يقودنا الى علاقة هامة وهي أن الحقيقة القائلة بأن الاستهلاك الاضافي لسلة معينة يعطينا اشباعاً حدياً متناقصاً ، يعني أن الاشباع الكلي من استهلاك هذه السلعة ينبغي أن يتزايد بمعدل متناقص .

ولتوضيح العلاقة بين المنفعتين الحدية والكلية ، يمكن ملاحظة الجدول الآتي

الوحدات المستهلكة والمنفعتين الكلية والحدية

الوحدات المستهلكة (Q)	المنفعة الكلية (TU)	المنفعة الحدية (MU)
0	0	0
1	20	20
2	36	16
3	48	12
4	56	8
5	60	4
6	60	0
7	56	-4

ويمكن تلخيص العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية على النحو الآتي :

١. تتزايد المنفعة الكلية عندما تكون قيمة المنفعة الحدية موجبة ، أي تزداد المنفعة الكلية بمقدار المنفعة الحدية التي تضيفها الوحدات المتتالية المستهلكة من السلعة .
٢. تكون زيادة المنفعة الكلية زيادة متناقصة ، كلما زاد المستهلك من استهلاكه لوحدات اضافية من السلعة ، وذلك لأن قيمة المنفعة الحدية للوحدات المتتالية تكون متناقصة لخضوعها الى قانون تناقص المنفعة .
٣. تصل زيادة المنفعة الكلية الى أعلى مستوى لها عندما تصبح قيمة المنفعة الحدية صفراً ، أي ليس هناك من اضافة الى المنفعة الكلية بعد هذا المستوى ووصول المستهلك الى أقصى مستوى من الإشباع .
٤. إذا تمادى المستهلك بعد هذا المستوى من الإشباع وزاد من استهلاكه لوحدات السلعة فإن المنفعة الكلية تكون متناقصة ، وأن المنفعة الحدية تكون قيمتها سالبة ، وهذا الوضع هو خسارة للمستهلك ويسبب ضرراً له .

تعظيم المنفعة وتوازن المستهلك

أذا افترضنا أن المستهلك يتصرف بعقلانية أو رشد اقتصادي فإنه يسعى للحصول على السلع التي تحقق له منافع تشبع حاجته منها ، وعليه يقرر المستهلك شراء تلك السلع والخدمات التي يرغب في استهلاكها بناء على ذوقه وتفضيلاته .

ومن الطبيعي القول أنه بمعرفة الدخل الثابت والأسعار المحددة للسلع المزمع شراؤها يمكن للمستهلكين تعظيم اشباعهم (أو منفعتهم الكلية) وذلك بالتأكد من أن آخر دينار ينفق على كل سلعة مشتريات يولد درجة متساوية من المنفعة الحدية ، فلو أراد المستهلكون الحصول على أكبر نفع ممكن من نقودهم فيجب أن يكون آخر دينار منفق على السلعة (X) يولد نفس المنفعة التي تنتج عن آخر دينار منفق على السلعة (Y) أو أية سلعة أخرى .

وبطبيعة الحال فإن كل مستهلك يواجه قيوداً معينة لابد أن يأخذها بعين الاعتبار ، وأهمها:

١. قيد الدخل : أو مقدار النقود المتوافرة لديه خلال مدة زمنية معينة ، فإذا ازداد انفاقه على سلعة ما فسوف يقل دخله المخصص للإنفاق على السلع الأخرى .
٢. أسعار السلع والخدمات التي يرغب في شرائها ، ويكون مستعداً لدفع أسعارها السائدة في السوق ، والتي لا دخل له في تحديدها مقابل الحصول على تلك السلع والخدمات .
٣. يضيف بعض الاقتصاديين قيوداً آخر ، هو أن السلع والخدمات هي بطبيعتها نادرة ، ومن ثم فهي تُعد محدودة في السوق .

ويجب أن نميز بين حالتين لسلوك المستهلك هما :

- **التوازن في حالة السلعة الواحدة :** يعني أن المستهلك لديه دخلاً محدداً للإنفاق على تلك السلعة المعنية ، ويتحقق التوازن عندما تتعادل المنفعة الحدية المكتسبة من السلعة مع المنفعة الحدية المضحى بها . **والمقصود بالمنفعة الحدية المكتسبة من السلعة :** هي التي يكسبها المستهلك من استهلاك الوحدة الأخيرة من السلعة خلال زمن معين . ويمكن أن تعرف بأنها (الفرق الحاصل بالمنفعة الكلية الناتج عن تغيير الكمية المستهلكة بوحدة واحدة من سلعة معينة).

- **أما المنفعة الحدية المضحى بها :** فهي تمثل العناء الذي يتحملة المستهلك في سبيل الحصول على وحدة السلعة وذلك بدفع سعرها . ولذلك يكون شرط التوازن في حالة السلعة الواحدة هو :

المنفعة الحدية المكتسبة من السلعة = المنفعة الحدية المضحى بها

- توازن المستهلك في حالة وجود أكثر من سلعة : فيقصد به أن المستهلك قد خصص دخلاً لإنفاقه على أكثر من سلعة ، وفي هذه الحالة يكون شرط التوازن هو أن تتعادل المنافع الحدية المكتسبة من هذه السلع منسوبة الى أسعارها ، وفي الوقت نفسه تتعادل مع المنفعة الحدية لوحدة النقد ، وبمعنى آخر أن تتساوى المنفعة الحدية للسلعة (X) مثلاً منسوبة الى سعرها مع المنفعة الحدية للسلعة (Y) منسوبة الى سعرها ويتعادل ذلك مع المنفعة الحدية لوحدة النقد المنفق على هذه السلع ، وعليه يكون شرط التوازن في حال وجود أكثر من سلعة هو :

$$MU_i = \frac{MU_x}{P_x} = \frac{MU_y}{P_y} = \frac{MU_z}{P_z}$$

أي ان :

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة } y}{\text{سعر السلعة } y} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة } x}{\text{سعر السلعة } x} = \frac{\text{المنفعة الحدية لوحدة النقد}}{\text{المنفعة الحدية للسلعة } z} = \frac{\text{سعر السلعة } z}{\text{المنفعة الحدية للسلعة } z}$$

• فرضيات نظرية المنفعة

استندت نظرية المنفعة الحدية الى مجموعة من الفرضيات أهمها :

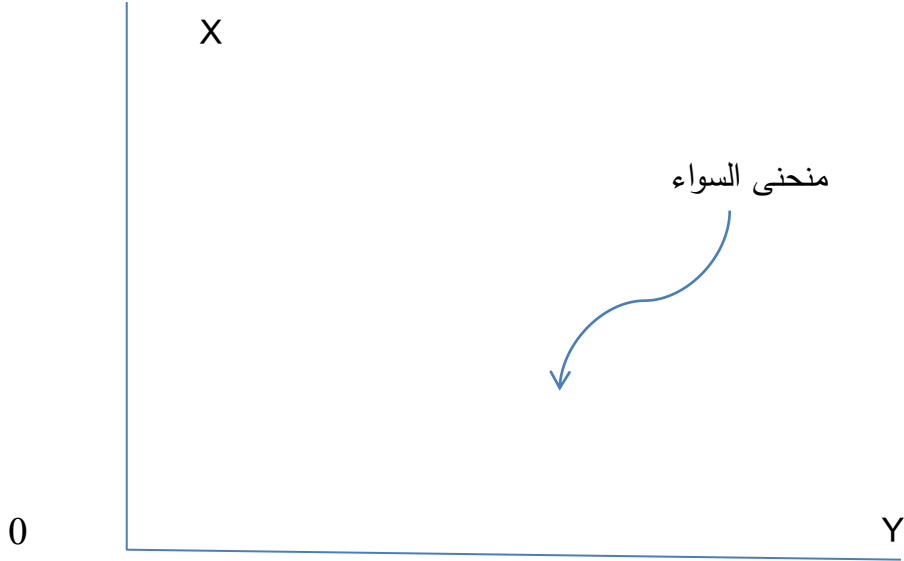
١. السلوك الرشيد للمستهلك : أي أن المستهلك يسعى من خلال انفاقه للدخل أن يحقق أفضل منفعة لإشباع حاجاته ، وبهذا تتسم تصرفاته بالعقلانية في اختيار السلع والرشادة في الانفاق عليها ، وتكون تصرفاته منطقية وغير متضاربة .
٢. قابلية المنفعة للقياس الكمي : أي القياس العددي للمنفعة ، وهو أن المستهلك يستطيع قياس المنفعة المكتسبة من السلعة بوحدات عددية تسمى وحدة المنفعة ، ويقارن بين السلع على هذا الأساس العددي .

٣. إن منفعة كل سلعة هي مستقلة عن منفعة السلع الأخرى ، ونستبعد عملية التكامل في الاستهلاك بين السلع .
٤. تناقص المنفعة الحدية : إن منفعة الوحدة الاضافية ، أي المنفعة الحدية تكون دائماً أقل من منفعة الوحدة السابقة لها.
٥. المنفعة الكلية : هي مجموع ما يحصل عليه المستهلك من منفعة نتيجة استهلاكه لوحدات متتالية من السلعة ، وأن دالة المنفعة الكلية هي دالة طردية حيث تزداد المنفعة الكلية بزيادة استهلاك السلعة .
٦. ثبات المنفعة الحدية للنقود : وهذا الافتراض ضرورياً إذا ما استخدمت النقود كمقياس للمنفعة المضحي بها ، وهي المنفعة التي يدفعها المستهلك مقابل المنفعة المكتسبة التي يحصل عليها ، وفي ضوء هذا الافتراض فإن منفعة وحدة النقود تقل مع زيادة الدخل ، أو زيادة كمية النقود المتاحة لدى المستهلك ، وتزداد منفعتها عندما يقل الدخل ، فهي ترتبط عكسياً مع مستوى الدخل .

❖ ثانياً : مدخل نظرية منحنيات السواء

تشير منحنيات السواء الى أن هناك عنصران في كل اختيار :

١. التفضيلات (الرغبة في السلع المختلفة) .
 ٢. الفرص (إمكانية الحصول على السلع المختلفة) .
- وتعد فكرة منحنى السواء مفيدة في وصف تفضيلات المستهلك بيانياً ولفظياً ، لأن هذا المنحنى ببساطة يبين توليفات السلع (الأكثر تفضيلاً) والتوليفات الدنيا (الأقل تفضيلاً) ، إنه يزودنا بصورة بيانية لكيفية ترتيب الشخص للتوليفات الاستهلاكية المختلفة .
- تعرف هذه النظرية بالنظرية الحديثة لدراسة سلوك المستهلك ، وهي تقوم على أساس أن المستهلك يمكن أن يقوم بترتيب توليفات أو مجموعات مختلفة من السلع التي يستهلكها وفقاً لاحتياجاته وأهميتها النسبية فيضع بعض هذه المجموعات في مرتبة واحدة لمستوى الاشباع ، ويضع البعض في مرتبة أدنى أو أعلى وهكذا ، دون ان يقوم بالقياس العددي للمنفعة المكتسبة من هذه المجموعات وبعيداً عن أسعارها السائدة في السوق ، وإنما يضعها في شكل ترتيبى لمنافعها .منحنى السواء



وعلى سبيل المثال ، قد يرى المستهلك أن التوليفات من السلعتين في الجدول الآتي تحقق له اشباعاً متساوياً .

عدد من توليفات السلعتين X و Y

التوليفة	وحدات السلعة X	وحدات السلعة Y
A	10	1
B	7	2
C	5	3
D	4	4

ويلاحظ في الجدول أن التوليفة التي تتضمن مقداراً أكبر من السلعة (X) ، فإن مقدار السلعة (Y) يكون أقل وبالعكس ، وذلك للحفاظ على نفس المستوى من الإشباع المتحقق ، وإن الزيادة في مقدار السلعة (X) سوف تؤدي الى تقليل المنفعة الحدية لوحدها ، وإن قلة وحدات السلعة (Y) سوف تزيد من منافعها الحدية ، وذلك على وفق قانون تناقص المنفعة

• فرضيات نظرية منحنيات السواء

١. التصرف العقلاني والرشيد للمستهلك : والمستهلك الرشيد هو الذي يكون لديه وعي وإدراك كاف ، بحيث يحاول دائماً أن يختار مجموعة سلعية (توليفة) من السلع المتاحة أمامه ، على افتراض أن هذه المجموعة التي اختارها تحقق له أقصى اشباع ممكن ، وهو قادر بعقلانيته انفاق دخله على شراء تلك المجموعة .

٢. **القياس الترتيبي للمنفعة** : وذلك بأن يقوم المستهلك بترتيب المجموعات المختلفة من السلع التي يحتاجها وفقاً لأهميتها النسبية ، وترتيبها تنازلياً أو تصاعدياً ، وذلك بعيداً عن القياس العددي للمنافع ، وإنما يقرر أي مجموعة لديه أفضل من الأخرى ، أو قد تكون سواء لديه .

٣. **تفضيلات المستهلك تكون منطقية ومتسقة** : وهذا يعني أنه إذا كان لدى المستهلك مجموعتين من السلع ، مجموعة (A) ومجموعة (B) ، وهي متاحة أمامه وتحتوي كل منهما على سلعتين هما (X) و (Y) ، فإن المستهلك لديه القدرة على المقارنة والترتيب لهاتين المجموعتين ، وحسب تفضيلاته من حيث أن :

- المجموعة A أفضل من المجموعة B .

- أو المجموعة B أفضل من المجموعة A .

- أو المجموعتين متكافئتان ولديه سواء .

٤. **ولغرض مراعاة التبسيط في التحليل واستخدام التحليل البياني** ، نفترض أن طلب المستهلك يتكون من سلعتين فقط يشكلان مجموعة أو توليفة سلعية .

خصائص منحنيات السواء:

يعرف منحنى السواء على أنه : التمثيل البياني الذي يربط بين عدد من النقاط التي تمثل مجموعات من سلعتين مثلاً (توليفات) تعطي المستهلك مستوى الاشباع نفسه . وهذه المجموعات هي تفضيلات المستهلك واقعة على منحنى السواء ، وهي على حد سواء في مستوى الاشباع . أي السواء في منتهى الاشباع ولكن بمستويات مختلفة من السلعتين . ويستطيع المستهلك أن يقرر أي مجموعة سلعية تكون هي الأفضل له ، فقد يختار مجموعة فيها كمية من (X) أكبر من كمية سلعة (Y) أو بالعكس ، وقد يختار مجموعة فيها كمية (X) أقل أو مساوية لكمية سلعة (Y) ، وفي جميع الأحوال فإن الاختيارات هي في مستوى الاشباع المتساوي بالنسبة للمستهلك . ومن أهم خصائص منحنيات السواء هي :

١. **خريطة منحنيات السواء** : وهي تمثل مجموعة من منحنيات السواء تناظر مستويات مختلفة من الاشباع ، فكل منحنى يعبر عن مستوى اشباع يختلف عن مستوى الاشباع لمنحنى آخر ، فعندما تزداد كمية كلتا السلعتين فإن مستوى الاشباع سيكون أكبر وينتقل منحنى السواء الى أعلى ، وإلى اليمين ، وعندما تقل كميات السلعتين فإن مستوى الاشباع يكون أقل وينتقل منحنى

السواء الى اليسار ، وهذا تعبير عن التفضيلات الانتقالية ، التي من الممكن أن تكون متعددة ، وهي افتراضات المستهلك ، فلذلك تكون كثيفة ، وتسمى بخريطة منحنيات السواء .

٢. قابلية السلع للاستبدال : ولذلك ينحدر منحنى السواء سالباً من الأعلى جهة اليسار الى الأسفل جهة اليمين ، إذ أن الأفراد طالما رغبوا في استبدال سلعة بأخرى ،

٣. منحنى السواء يكون محدباً تجاه نقطة الأصل : وهذا الأمر يُعزى الى تناقص المعدل الحدي للإحلال بين السلعتين ، إذ أن ميل منحنى السواء سالباً وهو يعبر عن المعدل الذي يتم فيه احلال سلعة (Y) محل سلعة (X) ، ويعني ذلك أن منفعة الوحدة الاضافية لسلعة (Y) مثلاً ، تعادل منفعة الوحدات التي يتم التخلي عنها من السلعة (X) .

٤. منحنيات السواء لا تتقاطع : لا يمكن لمنحنيات السواء أن تتقاطع لأنه إذا تقاطعت فسيترتب على ذلك نتائج غير منطقية ، إذ يمكن أن يتساوى منحنى سواء للإشباع بمنحنى سواء آخر يختلفان بمستوى الاشباع وبمقادير السلع ، كما أن نقطة التقاطع هي واقعة على منحنى سواء أقرب الى نقطة الأصل وفي نفس الوقت على منحنى سواء أبعد عن سابقه عن نقطة الأصل ، والتقاطع يعني اشتراك مستويات مختلفة في الاشباع ، وهذا يتعارض مع مفهوم منحنى السواء وخصائصه السابقة.

خط الميزانية :

يوضح خط الميزانية جميع التوليفات المختلفة التي يمكن أن يشتريها المستهلك من السلعتين (X) و (Y) في ظل دخل نقدي محدود واسعار ثابتة للسلعتين ، وبمعنى آخر هو خط مستقيم يستطيع المستهلك من خلاله التعرف على المجموعات من السلع التي يستطيع استهلاكها ضمن امكانياته ولا يستطيع الحصول عليها . فهو يعبر عن امكانية المستهلك الحقيقية ويتحدد بعاملين :

١. الدخل النقدي المخصص للإنفاق ونرمز له ب (M) .

٢. أسعار السلعتين مثلاً (X) و (Y) .

دخل المستهلك = الانفاق على السلعة (X) + الانفاق على السلعة (Y)
ومن ذلك نحصل على معادلة قيد الميزانية أو الدخل :

$$M = P_x \cdot X + P_y \cdot Y$$

حيث أن :

$$M = \text{الدخل النقدي}$$

$$X = \text{كمية السلعة } x$$

$$Y = \text{كمية السلعة } y$$

$$P_x = \text{سعر السلعة } x$$

$$P_y = \text{سعر السلعة } y$$

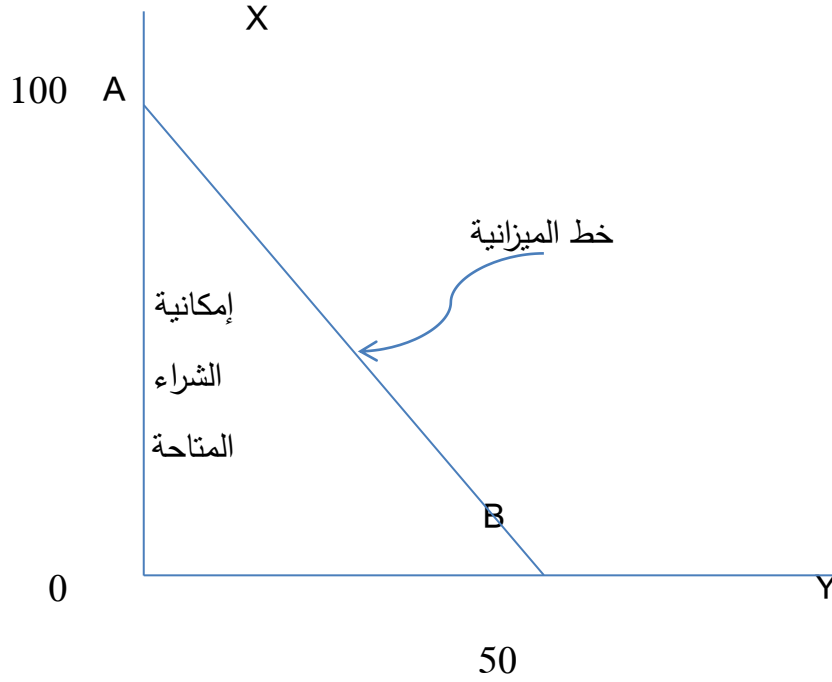
ولغرض تحديد خط الميزانية ، نفترض وعلى سبيل المثال أن مستهلكاً ما لديه مبلغ من المال قدره (200) وحدة نقدية ، ويرغب في شراء سلعتين هما (X) و (Y) ، فوجد أن سعر السلعة (X) هو (2) وحدة نقدية ، وسعر السلعة (Y) هو (4) وحدة نقدية . في هذه الحالة أمام المستهلك ثلاث حالات :

١. لو أراد شراء السلعة (X) مثلاً وأنفق كامل المبلغ لا يشتري منها (100) وحدة نقدية وصفر من السلعة (Y) .

٢. لو أراد شراء السلعة (Y) مثلاً وأنفق كامل المبلغ لا يشتري منها (50) وحدة نقدية وصفر من السلعة (X) .

٣. التصرف العقلاني والرشيد هو أن ينفق المبلغ من المال في شراء مجموعتين من السلعتين (X) و (Y) ليكتسب المنافع التي تحقق أفضل اشباع ممكن ، ويوضح الشكل ادناه هذه الخيارات :

خط الميزانية



حيث يشير المحور الرأسي في الشكل الى السلعة (X) ، بينما يشير المحور الأفقي الى السلعة (Y) ، وأن النقطة (A) تمثل أقصى ما يمكن شراءه من السلعة (X) فقط ، بينما النقطة (B) تشير الى أقصى ما يمكن شراءه من السلعة (Y) ، وبايصال هاتين النقطتين بخط مستقيم نحصل على (خط الميزانية) وهو ما يمثله الخط (AB) .

يعد خط الميزانية (AB) هو الحاجز بين المجموعات السلعية المختلفة من السلعتين التي يستطيع المستهلك شرائها عن تلك التي لا يستطيع شراءها في حدود الدخل المتاح لديه ، ولذلك يطلق على هذا الخط (خط امكانية المستهلك) ايضاً .

أثر تغير الدخل ومنحنى الدخل / الاستهلاك

إن زيادة الدخل النقدي تؤدي الى انتقال خط الميزانية الى الأعلى (الى اليمين) أو الى الأسفل (الى اليسار) عندما يقل الدخل النقدي للمستهلك ، وإن انتقال خط الميزانية يعني أنه يمس منحنى سواء آخر على خارطة منحنى سواء ، ومن ثم فإن نقطة التوازن سوف تتغير

بسبب تغير الدخل النقدي للمستهلك ، ولما كانت أسعار السلعتين ثابتة فإن انتقال خط الميزانية سيكون موازياً الى خط الميزانية الجديد ، وذلك بسبب ثبات الميل الناتج من ثبات التناسب السعري للسلعتين .

تأثير الاحلال والدخل

من المعروف أن الكميات المشتراة من سلعة ما تقل عندما يرتفع سعرها والعكس صحيح ، كما يقول قانون الطلب ، وهذا التغيير في الكميات المطلوبة يمكن أن يُعزى الى تأثيرين :
الأول : تأثير الاحلال : فعندما يرتفع سعر إحدى السلع ، فإن السلعة الأخرى تكون أرخص نسبياً

الثاني : تأثير الدخل : وهو أن زيادة سعر إحدى السلعتين التي يشتريها المستهلك ، سوف يؤدي الى تقليل (الدخل الحقيقي) أو (القدرة) الشرائية لذلك المستهلك

❖ الفصل الثالث

العرض SUPPLY

مفهوم العرض والكمية المعروضة

- العرض: رغبة مدعمة بقدرة على الإنتاج أو البيع.
- الكمية المعروضة: هي كميات متنوعة من سلعة أو خدمة معينة يرغب ويقدر المنتجون على إنتاجها أو بيعها في سوق معين، وعند مستوى جودة معين ،و عند سعر معين، وخلال فترة زمنية معينة.

قانون العرض

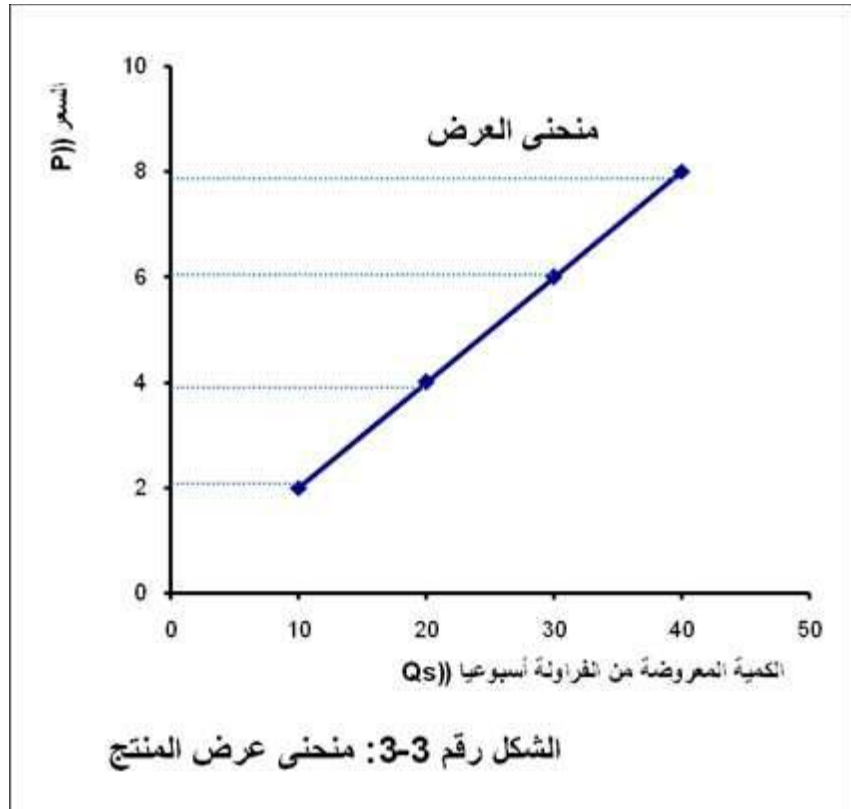
- يوضح قانون العرض: العلاقة الطردية بين سعر السلعة الأصلية كمتغير مستقل، والكمية المعروضة كمتغير تابع مع افتراض بقاء العوامل الأخرى المؤثرة على العرض ثابتة. أي انه إذا ارتفع سعر سلعة ما فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة من تلك السلعة، وإذا انخفض سعر تلك السلعة فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الكمية المعروضة منها.

جدول ومنحنى العرض

- جدول العرض:
- بيان بقائمة من الكميات المعروضة المختلفة من سلعة ما عند أسعار مختلفة لها.

الكمية المعروضة	السعر
10	2
20	4
30	6
40	8

منحنى العرض: رسم بياني يمثل العلاقة الطردية بين سعر السلعة الأصلية والكمية المعروضة منها.



العوامل الأخرى المؤثرة في العرض

- أسعار عوامل الإنتاج (تكلفة الإنتاج): عندما ترتفع أسعار الموارد الداخلة في عملية الإنتاج فان ذلك يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي انخفاض العرض (علاقة عكسية).

• التقدم التكنولوجي: يؤدي إلى

أ- إما الحصول على نفس كمية الإنتاج باستخدام قدر أقل من الموارد عن ذي قبل.

ب- أو: استخدام كميات أكبر من الإنتاج باستخدام نفس القدر من عناصر الإنتاج.

ج. التقدم التكنولوجي يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج، ومن ثم زيادة العرض (علاقة طردية).

• الضرائب الاعانات:

تؤدي زيادة الضرائب على المنتجين إلى زيادة في تكاليف الإنتاج وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض العرض (علاقة عكسية). أما الاعانات الحكومية للمنتجين فتعتبر بمثابة تخفيض للتكاليف وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلى زيادة العرض (علاقة طردية).

• عدد البائعين: يؤدي زيادة عدد المنتجين والبائعين إلى زيادة

العرض (علاقة طردية)، والعكس صحيح.

• توقعات الأسعار: أي توقعات بارتفاع السعر يؤدي إلى

انخفاض العرض الحالي (علاقة عكسية)، والعكس صحيح.

مرونة العرض

• المرونة السعريه: مدى تأثر الكمية المعروضة للتغير في

السعر.

- التغيرات في الكمية المعروضة نتيجة تغير الثمن قد تكون كبيرة أو ضئيلة . فلا بد مقياس لمعرفة مدى التجاوب بين الكميات المعروضة من سلعة والتغيرات في ثمنها.

قياس المرونة

- تقاس المرونة بقسمة التغير النسبي في الكمية المعروضة على التغير في الثمن.

$$\text{المرونة} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية في المعروضة}}{\text{التغير النسبي في الثمن}}$$

هناك خمس حالات لمرونة العرض وهي:

١. **العرض المرن** : يحدث عندما تستجيب الكمية المعروضة من سلعة ما بقوة للتغير الحاصل في السعر ، بحيث يكون التغير النسبي في الكمية المعروضة أكبر من التغير النسبي في السعر ، يكون معامل المرونة أكبر من واحد ($ES > 1$) مثال اذا ارتفع سعر سلعة ما ٥% وزادت الكمية المعروضة نتيجة لذلك بنسبة ١٠% فهذا يعني ان معامل مرونة عرض السلعة = ٢ اي أكبر من ١ .

٢. العرض غير المرن: التغير النسبي في السعر يؤدي الى تغير في الكمية المعروضة بنسبة أقل وعندها يكون معامل مرونة العرض أقل من ١ ($E_s < 1$).

٣. العرض احادي المرونة أو متكافئ المرونة: يؤدي التغير في السعر الى تغير في الكمية المعروضة بنفس النسبة بمعنى ان معدل المرونة = ١

٤. العرض عديم المرونة: الكمية المعروضة تكون ثابتة لاتستجيب للتغير في السعر حيث يكون معامل مرونة العرض = صفر ويأخذ منحنى العرض شكل خط مستقيم نازل على المحور الافقي.

٥. العرض لانهايي المرونة: بمعنى أن السعر لايتأثر بالتغير في الكمية المعروضة ، فزيادة السعر فوق المستوى الثابت يؤدي الى عرض كمية غير محدودة من السلعة، معامل مرونة العرض = لانهايي

❖ توازن السوق

ان سعر السلعة في السوق التنافسية يتحدد في ضوء حالة التفاعل بين العرض والطلب(آلية السوق)، وعند النقطة التي يتقاطع فيها منحنى العرض مع منحنى الطلب يتحدد السعر التوازني للسلعة، والكمية التي ترتبط بهذا التوازن تعرف بكمية التوازن.

❖ الفصل الرابع

❖ نظرية الإنتاج : Production Theory

تهتم نظرية الإنتاج بالطريقة التي تستخدم فيها منظمة الأعمال المستخدمات الإنتاجية لتحقيق المستوى الانتاجي المطلوب بهدف تحقيق الربح باعتباره العنصر المحرك لأي نشاط اقتصادي . ومن أجل تعظيم الربح تسعى المنشأة إلى تحقيق مستوى الإنتاج الأمثل والذي يتحقق من خلال تحسين كفاءة الإنتاج وتقليل مستوى التكاليف من خلال تقليص نسب الهدر والضياع في استعمال الموارد كلما كان ذلك ممكناً.

❖ دالة الإنتاج : Production Function

تعبّر عن العلاقة الفنية بين حجم الإنتاج ومقدار المستخدمات الإنتاجية اللازمة للإنتاج عند مستوى معين من التكنولوجيا وخلال فترة زمنية معينة .

$$\text{Output} = f(\text{Inputs})$$

$$\Delta \text{Output} = f(\Delta \text{Inputs})$$

$$\Delta \text{Output} = f(\Delta K, \Delta L)$$

بمعنى ان التغيير في الانتاج يعتمد على التغيير في حجم المستخدمات الإنتاجية وهناك نوعين من المستخدمات (الثابتة ، المتغيرة).

ΔK المستخدمات الثابتة

ΔL المستخدمات المتغيرة

فى مجال الانتاج هناك ثلاث مفاهيم لابد من التميز بينها:

١. الناتج الكلى: Total Product (TP) = Output:

يشير الى اجمالي الكمية المنتجة من سلعة معينة نتيجة لتظافر مدخلات الإنتاج خلال فترة زمنية معينة.

٢. معدل النتاج : Average Product (AP) = TP / Inputs

أي ان معدل الانتاج = مقدار الناتج الكلى على عدد الوحدات المستخدمة.

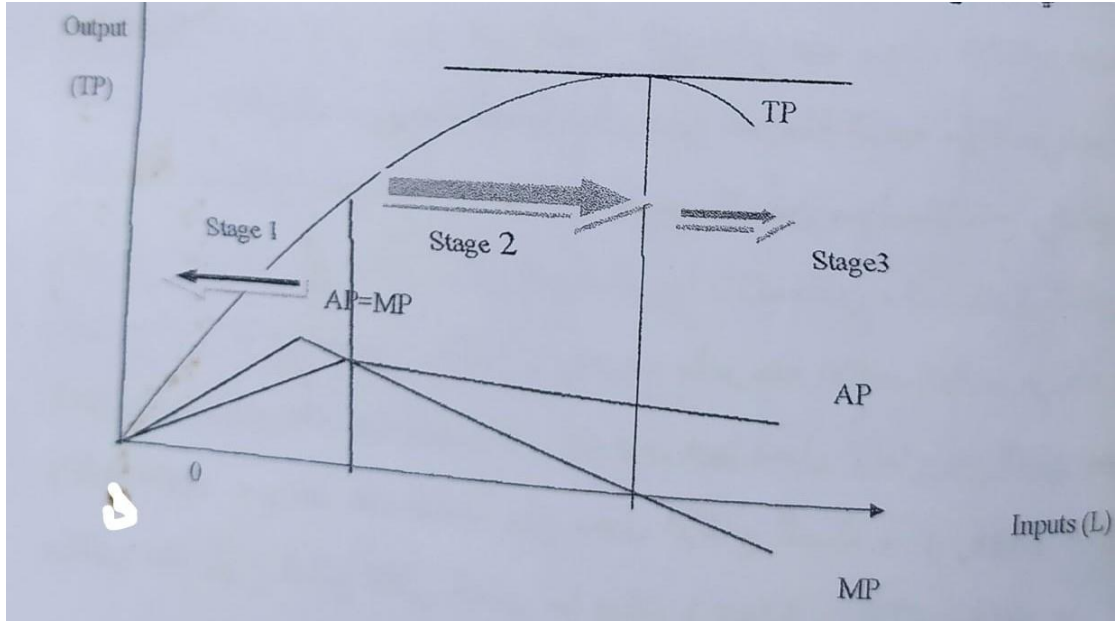
٣. الناتج الحدي : Marginal Product (MP) = Δ Output (TP) / Δ Inputs

هو الناتج الاضافي المتولد من اضافة وحدة واحدة من مدخل الانتاج المستخدم مع بقاء المدخلات الاخرى على حالها . والجدول التالي يوضح ذلك:

الناتج الكلى ، معدل الانتاج والناتج الحدي

	Inputs العمل (Labour)	الناتج الكلى TP	معدل الانتاج AP=TP/L	الناتج الحدي MP= Δ TP/ Δ L
	1	20	20	20
	2	45	22.5	25
	3	60	20	15
	4	70	17.5	10
	5	75	15.0	5
	6	75	12.5	0
	7	73	10.4	-2

والشكل التالي يوضح العلاقة بين منحنيات الناتج الكلى ، معدل الإنتاج والناتج الحدي.



يتضح من الشكل اعلاه ما يأتي:

١. ان منحنى الناتج الكلي يزداد في بداية الانتاج إلى ان يصل إلى حده الأقصى عندها يكون الناتج الحدي = صفر، ثم يأخذ بعد ذلك بالانخفاض عندما تصبح قيمة الناتج الحدي سالبة.

٢. ان الناتج الكلي يزداد بمعدلات متزايدة أولاً لان الناتج الحدي يتزايد ثم يبدأ بالانخفاض

٣. يكون منحنى الناتج الحدي اعلى من منحنى معدل الانتاج عندما يكون معدل الانتاج في تزايد ، الناتج الحدي يكون اكبر من معدل الانتاج.

❖ **مراحل تطور الانتاج:** يميز التحليل الاقتصادي بين ثلاث مراحل للإنتاج كما موضح في الشكل اعلاه:

المرحلة الاولى : وهي مرحلة تزايد الغلة وتبدأ هذه المرحلة عندما يبدأ الناتج الكلي من نقطة الاصل حتى يصل الى النقطة التي يبلغ فيها معدل الانتاج أقصاه وهذا يتساوى مع الناتج الحدي .

المرحلة الثانية : وتعرف بالمرحلة الاقتصادية - مرحلة تناقص الغلة تبدأ هذه المرحلة عند النقطة التي يتساوى فيها معدل الانتاج مع الناتج الحدي وعند هذه النقطة يبلغ معدل الانتاج أقصاه، وتنتهي عند بلوغ الناتج الكلي

أقصى ما يمكن وعند هذه النقطة يكون الناتج الحدي مساوياً للصفر تتصف هذه المرحلة بتزايد الناتج الكلي بمعدل متناقص ويبدأ منحنى معدل الانتاج بالإنخفاض التدريجي.

المرحلة الثالثة : وهي مرحلة التناقص المطلق لليلة ، وتبدأ عندما يبدأ منحنى الناتج الكلي بالانحدار ويكون معدل الانتاج واطناً اما الناتج الحدي يكون سالباً اي ان استخدام مزيداً من المدخلات الإنتاجية يمثل هدراً وارتفاع في نفقات الانتاج دون مبرر.

❖ منحنيات الناتج المتساوي :

منحنى سواء الانتاج : يعبر عن التوليفات المختلفة من مدخلين (العمل وراس المال) التي يمكن للمنشأة ان تستخدمهما.

والجدول التالي يوضح ذلك :

Output	Capital	Labour	Output	Capital	Labour
100	8	1	200	10	3
100	5	2	200	7	4
100	3	3	200	5	5
100	2	4	200	4	6
100	1	5	200	3	7

❖ خصائص منحنيات سواء الإنتاج :

١. ان منحنى سواء النتاج ينحدر الى أسفل من اليسار إلى اليمين أي انه سالب الانحدار، وهذا يعني امكانية احلال مدخل إنتاجي محل آخر.

٢. ان منحنى السواء الواحد يعبر عن مستوى إنتاجي واحد باختلاف التوليفات المدخلات الإنتاجية (الثابتة والمتغيرة).

٣. كلما أبتعد منحنى السواء عن نقطة الاصل كلما عبر عن مستوى إنتاجي اكبر.

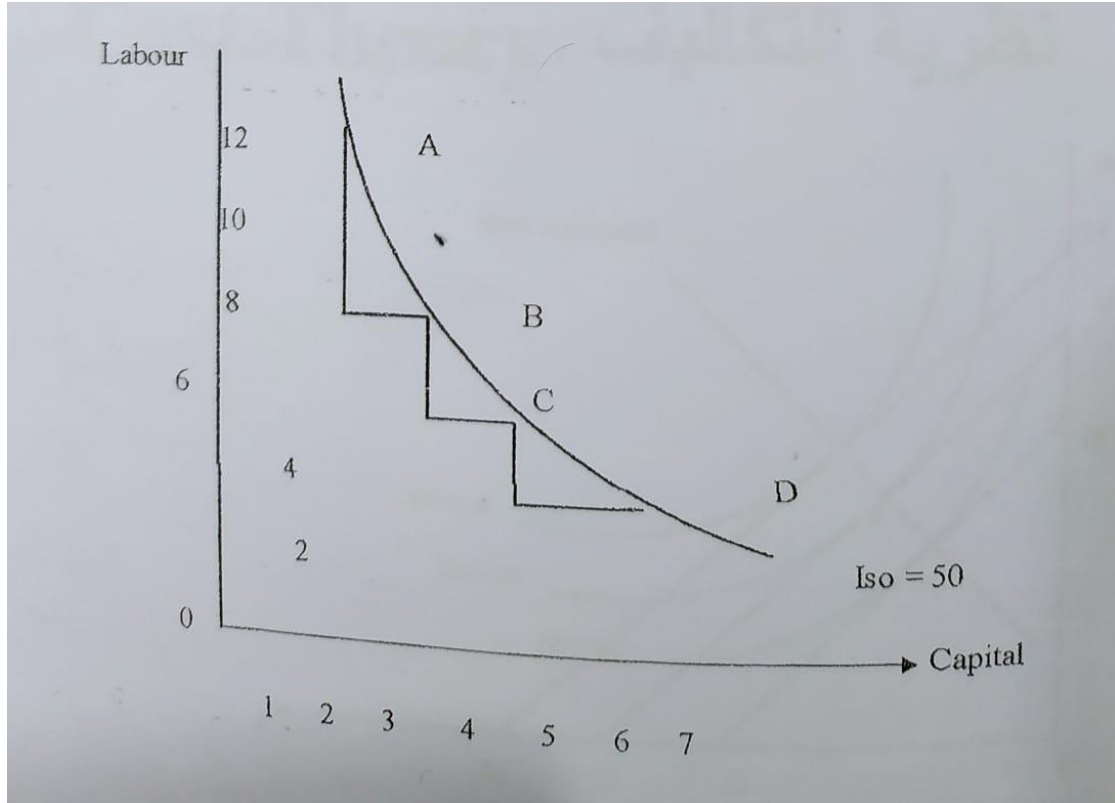
معدل الاحلال الحدي : يعرف بأنه المعدل الذي يتم به أحلال كمية معينة من المدخلات الإنتاجية محل مدخل آخر مع بقاء كمية الإنتاج دون تغيير .
اي عند احلال رأس المال محل العمل.

معدل الاحلال الحدي = التغير في عدد وحدات العمل / التغير في عدد الوحدات المستخدمة من رأس المال

والجدول التالي يوضح المعدل الحدي للاحلال بين العمل ورأس المال لإنتاج كمية من سلعة x مقدارها 50 وحدة.

المجموعات	العمل Labour	رأس المال Capital	معدل الاحلال الحدي MRTS
A	12	3	
B	8	4	4
C	6	5	2
D	4	7	1

ويمكن توضيح ذلك بالشكل البياني التالي:



❖ المسار التوسعي الأمثل للإنتاج

ان التوليفة المثلى للمستخدمات الإنتاجية على سبيل المثال (العمل ورأس المال)، التي يمكن ان تحقق تدنية في تكلفة انتاج وتعظم الانتاج هي عند النقطة التي يكون عندها منحنى سواء الانتاج مماساً لخط التكاليف، اما اذا رغبت المنشأة زيادة مستوى الانتاج فلا بد من زيادة المدخلات الانتاجية وهكذا.

الفصل الخامس

❖ نظرية التكاليف Cost Theory

الكلفة بالمفهوم الاقتصادي تعني مجموع المبالغ النقدية المدفوعة عن استخدام الموارد الانتاجية والتي تتحملها المنشأة في سبيل تحقيق مستوى انتاجي معين، بمعنى آخر الكلفة هي مجموع أثمان خدمات عوامل الإنتاج المستخدمة في العملية الانتاجية.

يمكن تقسيم تكاليف الإنتاج الى ثلاثة أقسام:

١. **التكاليف الكلية (Total Cost- TC):** وهي قيمة المدخلات الإنتاجية المستخدمة في العملية الانتاجية بشقيها الثابتة والمتغيرة ،

التكاليف الكلية = التكاليف الثابتة + التكاليف المتغيرة

$$\text{Total Cost(TC)} = \text{Fixed Cost (FC)} + \text{Variable Cost (VC)}$$

٢. **التكاليف الثابتة:** هي التكاليف التي لا تتغير مع حجم الانتاج في الاجل القصير ، فحجمها يبقى ثابتا عند تغير حجم الانتاج. وهي تكاليف تتحملها المنشأة سواء انتجت ام لم تنتج لأنها تمثل التزامات تعهدت بها المنشأة ، مثل(تأجير الارض ، اندثار رأس المال الثابت ، التأمين ، الضرائب على العقار والفائدة على رأس المال المقترض والمستثمر).

٣. **التكاليف المتغيرة :** هي التكاليف التي تتغير بتغير مستوى الانتاج ، حيث تزداد بزيادته وتنخفض بانخفاضه وتنعدم عندما يكون النتاج = صفر في الاجل القصير مثل (العمل ، المواد الاولية، الوقود، النقل والضرائب غير المباشرة).

معدل التكاليف: Average Cost (AC) وهي ثلاث:

$$ATC = TC / O$$

او ان **معدل التكاليف الكلية = معدل التكاليف الثابتة + معدل التكاليف المتغيرة**

التكاليف الحدية:

تمثل التغير في التكاليف الكلية الناجمة عن تغير الناتج الكلي بوحدة واحدة.

التكاليف الحدية = التغير في التكاليف الثابتة والمتغيرة والتكاليف الحدية في الاجل القصير

والجدول التالي يوضح هذه العلاقة

التكاليف الكلية	التكاليف المتغيرة VC	التكاليف الثابتة FC	الناتج الكلي TP	عدد العمال (L)
100	0	100	0	0
120	20	100	10	1
140	40	100	30	2
160	60	100	60	3
180	80	100	80	4
200	100	100	95	5
220	120	100	108	6
240	140	100	112	7
260	160	100	112	8
280	180	100	108	9
300	200	100	100	10

❖ معدل التكاليف & التكاليف الحدية:

حيث تهتم المنشأة بتكلفة الوحدة الواحدة ، والتي من أهمها معدل التكاليف والتكاليف الحدية وخاصة فيما يتعلق بتحديد سعر السلع المنتجة حيث يهتم المنشأة معرفة تكلفة الوحدة الواحدة من الانتاج.

التكاليف الحدية: هي التغير في التكاليف الكلية الناتج عن تغير حجم الإنتاج بوحدة واحدة ، أو مقدار الزيادة في التكاليف الكلية عندما يزيد الانتاج وحدة اضافية.

❖ التكاليف في الاجل الطويل:

انها تكاليف كلية على اعتبار ان جميع المدخلات الانتاجية هي مدخلات متغيرة وبالتالي لا توجد تكاليف تعرف بالثابتة ، فالمنشأة تتمكن من تكييف حجم المنشأة تبعاً لمستوى الانتاج الأمثل.

المستوى الامثل للإنتاج: نقصد به هو مستوى الإنتاج الذي تحققه المنشأة والتي يضمن لها تكلفة أقل للوحدة المنتجة. اي تكون تكلفة الوحدة الواحدة المنتجة أدنى ما يمكن.

تعظيم الإنتاج في ظل قيد الكلفة: تعني وجود حد أعلى للتكاليف لا يمكن للمنشأة ان تتجاوزها لتحقيق مستوى معين من الإنتاج.

❖ **تدنية التكاليف في ظل قيد الإنتاج:** حيث تحقق المنشأة الهدف الاساسي الذي تسعى اليه وهو تحقيق الإنتاج المطلوب بأقل كلفة ممكنة .

